مجلة الباحث في العلوم القانونية و السياسية
ISSN: 2676-1955
الإيداع القانوني: جوان 2019 Al-Bahith journal in legal and political sciences
E-ISSN: 2716-7925 / العدد: الخامس الشهر: جوان / السنة: 2021

الآليات القانونية الدولية والوطنية للتصدي للهجرة غير الشرعية

International and national legal mechanisms to address illegal immigration

تاريخ الإرسال: 2021/04/10 تاريخ القبول: 2021/05/20

د. بوزرارة زقار مريم، جامعة الإخوة منتوري –قسنطينة 1–
mimibouz19@gmail.com

ملخص:

تعد الهجرة غير الشرعية من أقدم وأخطر الظواهر الاجتماعيةوالقانونية تعقيدا، نظرا لما خلفته هذه الأخيرة من أضرار ونتائج سلبية طالت كل المجتمعات البشرية في جميع أرجاء العالم، وبالخصوص دول العالم الثالث. فبالرغم من كل الآليات والجهود المسخرة من قبل هذه الدول للحد من هذه الظاهرة إلا أنها باءت بالفشل، كون أن الهجرة غير الشرعية عرفت منحى تصاعديأأثر سلبا على أمن واستقرار كل دولة تعاني من هذه الظاهرة.

والجزائر كغيرها من دول العالم الثالث لم تسلم من تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية، كونها منطقة عبور مما ساعد الكثير من سكانها للخوض في مغامرات الهجرة مستخدمين في ذلك قوارب الموت للوصول للضفة الأوروبية طمعا منهم في عيشة هنية واستقرار مادي لم ينعموا به في بلدهم، إلا أن الدولة الجزائرية لم تصمد أمام هذه الجريمة واتخذت آليات قانونيةتتمثل في جملة من الاتفاقيات الدولية وترسانة من التشريعات القانونية الوطنية بغية مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية والحد منها.

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير الشرعية، آليات قانونية، اتفاقيات دولية، التشريعات القانونية، جريمة.

Summary:
Illegal immigration is one of the oldest and most complex social and legal phenomenon, in view of the damage and consequences it left for all human societies in the world, especially the third world countries. Despite the efforts and mechanisms devoted by these countries to limit them the failed, the fact that illegal immigration has known an increase has a negative impact on the security and stability of every country suffering from this phenomenon.

Algeria like other third world countries, has been spared from illegal immigration because it is a transit area that helped residents in the

immigration adventures by death boats to reach the European bank to live and material stability however, the Algerian state did not remain silent in the face of this crime and took legal mechanisms to address and combat it to reduce it represented in international agreements and national laws.

Keywords: Illegal immigration, Legal mechanisms, International agreement, Legal Legislation, crime.

مقدمة:

مما لا شك فيه أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية عرفت ارتفاعا ملموسا في الآونةالأخيرة مقارنة بالماضي علما أن هذه الظاهرة تمتد بجذورها إلى أزمنة سحيقة. فأصبح من اليسير والهين على المهاجرين غير الشرعييينعبور حدود دولهم للدخول إلى حدود دول أخرى بطريقة غير شرعية تتنافى والاتفاقيات الدولية المبرمة والمنظمة لإجراءات الدخول والخروج بين البلدان، والجزائر من بين دول العالم التي تعاني من ظاهرة الهجرة غير الشرعية أو مايعرف بالهجرة السرية، نظرا لموقعها الجغرافي الاستراتيجي الذي جعل منها منطقة عبور، مما سهل على المهاجرين تحمل عناء ومشقة الحرقة مستعملين في ذلك قوارب لا تضمن لهم حتى الوصول سالمين، فمعظم العمليات لم تكلل بالنجاح وهذا راجع للوسيلة المستعملة للهجرة وللأحوال الجوية. وللإشارةفالهجرة غير الشرعية لم تقتصر على العنصر الذكوري فحسب بل مست فئة النساء والأطفال أيضا وحتى الرضع.وأمام هذه الجريمة التي زعزعت أمن واستقرار الجزائر تدخل المشرع الجزائري للتصدي لها ومكافحتها بسن قوانين تشريعية وتطبيق اتفاقيات دولية للحد من هذه الظاهرة.

وللإحاطة بهذا البحث ارتأينا طرح الإشكالية التالية: هل وفق المشرع الجزائري في مكافحة الهجرة غير الشرعية من خلال تطبيقهلاتفاقيات دولية وقوانين وطنية ردعية؟.

أهمية الموضوع:

يكتسي موضوع هذه الدراسة أهمية بالغة، كونه يعالج ظاهرة اجتماعية قانونية أرقت المجتمع الدولي والوطني على حد سواء، كون أن الهجرة غير

الشرعية عرفت ارتفاعا سريعا مما أثر سلبا على أمن واستقرار المجتمعات الدولية.

أهداف الموضوع:

يهدف موضوع الدراسة إلى تسليط الضوء على مفهومالهجرة غير الشرعية وأسباب انتشارها، وتبيان الآليات القانونية الدولية والوطنية المتخذة للتصدي لها والحد منها.

منهج الدراسة:

اقتضت طبيعة الدراسة لتوظيف المنهج الوصفي للتعريف بالظاهرة، والمنهج التحليلي لتحليل النصوص القانونية المرتبطة بالجريمة.

خطة البحث:

للإحاطة بهذه الإشكالية، ارتأينا تقسيم هذا البحث إلى خطة ثنائية متوازنة تتماشى وموضوع الدراسة فجاءت كالآتي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للهجرة غير الشرعية

المبحث الثاني: الآليات القانونية الدولية والوطنية لمكافحة للهجرة غير الشرعية

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للهجرة غير الشرعية

تعد الهجرة غير الشرعية من أهم المواضيع الشائكة والخطيرة التي تعاني منها المجتمعات الدولية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، كونها دولة عبور مما سهل تنقل المهاجرين الجزائريين إلى الدول الأوروبية المجاورة كإسبانيا، وإيطاليا.

وعليه، فقبل الخوض في الآليات القانونية الدولية والوطنية للتصدي للهجرة غير الشرعية، لا بد أولا البدء بتعريف مصطلح الهجرة غير الشرعية لغة، واصطلاحا، وقانونا في (المطلب الأول)، وأسباب انتشار الهجرة غير الشرعية في (المطلب الثاني).

المطلب الأول: مفهوم الهجرة غير الشرعية

للهجرة غير الشرعية عدة تعاريف سواء كانت من الناحية اللغوية، أو الاصطلاحية، لذا فقد قمنا بتقسيم هذا المطلب إلى فرعين، حيث تناولنا في (الفرع الأول) تعريف الهجرة غير الشرعية لغة، أما (الفرع الثاني) فقد خصصناه لتعريف الهجرة غير الشرعية اصطلاحا.

الفرع الأول: تعريف الهجرة غير الشرعية لغة

جاء في لسان العرب أن مصطلح الهجرة ضد الوصل، والهجرة هي الخروج من أرض إلى أرض وأصل المهاجرة عند العرب خروج البدوي من باديته إلى المدن[1].

وعرفت الهجرة لغة أيضا بأنها المصدر للفعل المزيد هاجر، وتعني الانتقال من مكان إلى آخر، ويقال فلان هاجر، أي انتقل من بلده إلى بلد آخر بقصد الرزق والعمل أو لأي سببا آخر[2].

الفرع الثاني: تعريف الهجرة غير الشرعية اصطلاحا وقانونا

يختلف كل علم في تعريف الهجرة اصطلاحا فكل واحد يعرفها من زاويته، ففي علم السكان تعرف الهجرة على أنها: "الانتقال بشكل فردي أو جماعي من موقع إلى آخر بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا أو اقتصاديا أو سياسيا"[3].

فضلا عن تعريف علم السكان للهجرة، فقد ورد للهجرة عدة تعاريف منها:" تعني انتقال فرد أو جماعة من مكان لآخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متفق ومتعارف عليه دوليا، أما المصطلح المتداول عندنا فهو الحرقة ومعناه حرق كل الأوراق والروابط التي تربط الفرد بجذوره وهويته على أمل أن يجد هوية جديدة في بلدان الاستقبال"[4].

وعرفت المفوضية الأوروبية الهجرة غير الشرعية بأنها متنوعة تشمل كل الأفراد من مختلف الجنسيات يتم دخولهم إلى إقليم الدولة العضو بطريقة غير مشروعة مستخدمين في ذلك وسائل وطرق مختلفة كالبحر والجو ووثائق مزورة[5].

أما المنظمة الدولية للعمل فتعرف الهجرة غير الشرعية على أنها: هي التي يكون بموجبها المهاجرون مخالفين للشروط التي تحددها الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية[6].

علاوة على ذلك فقد عرفت الهجرة غير الشرعية قانونا بأنها:" اجتياز الحدود دون موافقة سلطات الدولة الأصل وكذا الدول المستقبلة فالأجنبي لا يملك حق الدخول لأي بلد وفقا لقوانين بلده وقوانين البلد المستقبل وذلك بقيامه بجميع الإجراءات القانونية اللازمة للهجرة لتكون عملية انتقاله شرعية وفي غياب ذلك يصبح انتقاله غير شرعي أيا كانت الوسائل المستعملة في ذلك سواء بتزوير

الوثائق أو غيرها وسواء كان برا أو بحرا أو جوا ويكون ذلك بعيدا عن المراقبة الأمنية والجمركية"[7].

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن المشرع الجزائري تناول جريمة الهجرة غير الشرعية من خلال المادة 175 مكرر 1 من قانون العقوبات المعدل والمتمم ضمن القسم الثامن بعنوان "الجرائم المرتكبة ضد القوانين والأنظمة المتعلقة بمغادرة التراب الوطني" من الفصل الخامس بعنوان: "الجنايات والجنح التي يرتكبها الأشخاص ضد النظام العمومي" . بقولها: "دون الإخلال بالأحكام التشريعية الأخرى السارية المفعول. يعاقب بالحبس من شهرين (2) إلى ستة (6) أشهر وبغرامة من 20.000 دج إلى 60.000دج أو بإحدى هاتين العقوبتين. كل جزائري أو أجنبي مقيم يغادر الإقليم الوطني بصفة غير شرعية. أثناء اجتيازه أحد مراكز الحدود البرية أو البحرية، أو الجوية. وذلك بانتحاله هوية أو باستعماله وثائق مزورة أو أي وسيلة احتيالية أخرى للتملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة أو من القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة السارية المفعول.

وتطبق نفس العقوبة على كل شخص يغادر الإقليم الوطني عبر منافذ أو أماكن غير مراكز الحدود".

المطلب الثاني: أسباب الهجرة غير الشرعية

تقف وراء انتشار الهجرة غير الشرعية عدة عوامل أهمها العوامل الاقتصادية والتي سنخصها بالدراسة في (الفرع الأول) وكذا العوامل الاجتماعية التي سوف نتناولها في (الفرع الثاني).

الفرع الأول: العوامل الاقتصادية

تعد العوامل الاقتصادية من أهم العوامل المؤدية إلى تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية خاصة عند فئة الشباب، نظرا للاختلاف في المستوى الاقتصادي بين الدول المتقدمة المستقبلة ودول العالم الثالث، كون أن الدخل الفردي للشخص يعتبر ضئيلا جدا مقارنة بالدخل الفردي عند الدول الأوروبية وجهة المهاجر الجزائري الذي يطمح لتحسين مستواه المعيشي وتلبية حاجيات عائلته، وعليه فقد أضحت الهجرة غير الشرعية هو الحل الوحيد للخروج من الأزمة التي تطاله وتطال عائلته.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن الدخل الشهري الجزائري لا يسد حاجيات الفرد من مأكل وملبس ونفقات يومية، نظرا لتدهور قيمة الدينار الجزائري مقارنة بالعملات الأجنبية مما صقل شهية المهاجر الجزائري للبحث عن وجهة تضمن له تحقيق ما يصبو إليه من عيشة هنية.

فضلا عن ذلك الانتشار المخيف لشبح البطالة الذي مس كل الفئات المتعلمة من خريجي الجامعات والمعاهد العليا والغير متعلمة أثر سلبا على تفكير الأفراد، فالكل أصبح يفكر كيف يمكنه تنظيم وضبط الإجراءات غير الشرعية للهجرة والهروب في أقرب الآجال.

الفرع الثاني: العوامل الاجتماعية

بالإضافة للعوامل الاقتصادية المؤدية للهجرة غير الشرعية، نجد العوامل الاجتماعية التي لها تأثير قوي على فكرة الهجرة والمتمثلة في: عدم ظفر الفرد بمسكن اجتماعي لائق لممارسة حياته اليومية، بالإضافة إلى ضعف قدرته الشرائية التي لا تسمح له بشراء منزل بالرغم من أنه عامل وأن دخله متوسط، كما أنه لا يستطيع الظفر بسكن اجتماعي كون أن راتبه الشهري لا يسمح له بذلك، ولا بوسعه شراء مسكن يحمل صيغة المدعم أو التساهمي لضعف دخله.

فضلا عن ذلك المشاكل العائلية التي تصادف الفرد في محيطه الداخلي منها طلاق الأبوين الذي ينتج عنه تشتت الأولاد، وتأسيسا على ذلك فالأبناء تنشء لديهم فكرة الهجرة والهروب من ضغوط المشاكل إلى وجهة أخرى تعوضهم عن حياتهم الغير مستقرة.

المبحث الثاني: الآليات القانونية لمكافحة الهجرة غير الشرعية

أمام تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية تجندت جميع الدول التي تعاني من هذه المعضلة إلى إبرام اتفاقيات فيما بينها تنص على كيفية الحد منها، واتخاذ الإجراءات المناسبة لإجهاض هذا النوع من الهجرة الذي زعزع أمن واستقرارالعالم بالإضافة إلى القوانين الوطنية التي وضعتها كل دولة لمجابهة هذه الجريمة العابرة للحدود الوطنية، وعليه فقد قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين: أدرجنا (المطلب الأول) تحت عنوان: الآليات القانونية الدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، أما (المطلب الثاني) فقد جاء تحت عنوان: الآليات القانونية الوطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية.

المطلب الأول: الآليات الدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية

للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، لابد من تكثيف الجهود والتعاون ما بين الدول على المستوى الدولي، وقد برز هذا التعاون من خلال منظمة الأمم المتحدة المهتمة بضرورة مكافحة هذه المشكلة ومعالجتها ووضع السبل الكفيلة لمواجهة آثارها السلبية، ومن بين جهود الأمم المتحدة في مكافحة الهجرة غير الشرعية قيامها بوضع بروتوكول سنة 2000 خاص بمكافحة تهريب المهاجرين غير الشرعيين عن طريق البر والبحر والجو والذي هو مكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية حيث عرف هذا البروتوكول تهريب المهاجرين بأنه: " تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة

طرف ليس ذلك الشخص من رعاياها أو من المقيمين الدائمين فيها، وذلك من أجل الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية، أو منفعة مادية أخرى"[8].

وللإشارة فقد قامت الجزائر بالتوقيع على ستة اتفاقيات مع بلدان اوروبية في الفترة الممتدة من 1994-2007 و المتضمنة ترحيل الرعايا الجزائريين المتواجدين في وضعية غير قانونية، وعليه فقد تم التوقيع على اتفاق إعادة قبول مع فرنسا التي كانت وجهة الجزائريين في تلك الفترة سنة 1994.

وعلاوة على ذلك فقد تم التوقيع سنة 1996 على اتفاق إعادة القبول مع ألمانيا، كما تم أيضا إبرام اتفاقية بين الجزائر وإيطاليا بموجبها تم ترحيل المهاجرين غير الشرعيين في 22 نوفمبر 1999، حيث تمت المصادقة عليها بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 07-374 المؤرخ في 01 ديسمبر 2007[9]، والذي يتضمن التصديق على اتفاق التعاون بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الإيطالية في مجال محاربة الإرهاب والإجرام المنظم والإتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية والهجرة غير الشرعية، حيث جاء في نص المادة الأولى من الاتفاقية:

- تبادل المعلومات حول تدفق الهجرة غير الشرعية وكذا المنظمات الإجرامية التي تساعدها والكيانات العملياتية والممرات التي تسلكها.
- المساعدة المتبادلة والتعاون في مجال محاربة الهجرة غير الشرعية.

ووقعت اتفاقية ثنائية أخرى بين كل من الجزائر وايطاليا بروما في 24 فيفري 2000والمصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي 06-67 المؤرخ في 11 فيفري 2006[10] وبموجبها تم ترحيل الجزائريين المقيمين بطريقة غير شرعية مابين سنة 2008-2009.

فضلا عن ذلك تم إجراء اتفاق بين فرنسا والجزائر بتاريخ 25 أكتوبر 2003، واتفاق بين الجزائر وألمانيا في بون بتاريخ 14فيفري 1997 والمصادق عليه بموجب المرسوم الرئاسي رقم 06-63 المؤرخ في 11 فيفري 2006. واتفاق آخر بين بريطانيا والجزائر وقع عليه في لندن بتاريخ 11 جويلية 2006، بالإضافة إلى اتفاق اسبانيا والجزائر وقع عليه في 31 جويلية 2002 والمصادق عليه بموجب المرسوم الرئاسي 03-476 لسنة 2003[11]، جاء في الاتفاق أنه يسمح لكل طرف بعودة رعاياه المقيمين بصفة غير قانونية على إقليم الطرف الآخر وفق إجراءات منصوص عليها في الاتفاق بشرط أن يتم الإثبات والبرهنة بصفة موثوقة بأن الأشخاص المذكورين يحملون جنسية الطرف المطلوب منه، ويتم الإثبات إما ببطاقة التعريف أو جواز السفر سواء صالحين أو انقضت مدة صلاحيتهما مؤكد من صحتها من قبل السلطات المختصة للبلد المطلوب منه كما نص الاتفاق على إعادة القبول تتم جوا على متن الرحلات الجوية متحملا في ذلك الطرف الطالب المصاريف، وتحدد الكيفيات التطبيقية من طرف المصالح المختصة للبلدين وتتحمل الدولة الطالبة لرخصة المرور إعادة القبول[12].

وأبرم كذلك الاتحاد الأوروبي اتفاقيات شراكة مع بلدان المغرب العربي مع كل من تونس سنة 1995، والمغرب سنة 1996 والجزائر سنة 2005، حيث تمثل هذه الاتفاقات الأساس القانوني لأي تعاون بين الاتحاد الأوروبي وهذه البلدان. فقد تضمنت اتفاقات الشراكة على مواد خاصة بالهجرة غير الشرعية وإقامة حوار دائم بين الاتحاد الأوروبي والدولة المرتبطة به بشأن هذه النقطة[13].

ودوما في مجال الاتفاقيات الدولية المبرمة والتي كانت دائما الجزائر طرفا فيها، فقد تم توقيع اتفاق بين الجزائر والمجلس الفدرالي للكونفدرالية السويسرية حول مسألة إعادة الرعايا لكل طرف الموقع بالجزائر بتاريخ 03 جويلية 2006، والذي تضمن الاتفاق الذي ينص على أنه يجب على كل طرف وبدون اجراءات عودة رعاياه المتواجدين بصفة غير شرعية على تراب الطرف الآخر حتى وإن لم يكن بحوزة هؤلاء جواز سفر أو بطاقة تعريف شريطة أن يتم الاثبات أو البرهان بطريقة موثوقة بأن لهؤلاء الأشخاص جنسية الطرف الملتمس منه وقت خروجهم من إقليم الطرف الملتمس، يتم الاثبات عن طريق بطاقة التعريف أو جواز سفر ساري المفعول أو منتهي الصلاحية إذا تعذر ذلك يقوم ممثلي القنصلية للطرف الملتمس منه منح رخص المرور للأشخاص المراد إثبات جنسيتهم وفقا لمجموعة من الإجراءات[14].

المطلب الثاني: الآليات القانونية الوطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية

عمل المشرع الجزائي الجزائري على مكافحة الهجرة غير الشرعية سواء كانت من الجزائر أو إلى الجزائر بإرساء مجموعة من التعديلات التشريعية التي مست قانون العقوبات، بالإضافة إلى وضع استراتيجية أمنية لتأمين الحدود البرية والبحرية بهدف الحد من الهجرة غير الشرعية، وعليه سنقسم هذا المطلب إلى فرعين: نتناول في (الفرع الأول) القوانين الوطنية المعمول بها لمكافحة الهجرة غير الشرعية، ونخصص (الفرع الثاني) لدراسة الاستراتيجية الأمنية.

الفرع الأول: القوانين الوطنية المعمول بها لمكافحة الهجرة غير الشرعية

مما لا شك فيه أن المشرع الجزائي الجزائري قد أدخل سلسلة من التعديلات القانونية لمجابهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية أهمها التعديل بموجب القانون رقم

08-11 الصادر بتاريخ 2 يوليو 2008، والمتضمن شروط دخول وإقامة وتنقل الأجانب في البلاد، بالإضافة إلى ذلك التعديل الذي عرفه قانون العقوبات بموجب القانون رقم 09-01 المؤرخ في 25 فبراير سنة 2009 و المتمثل في نص المادة 175 مكرر 1 المذكورة أعلاه.

فضلا عن ذلك فقد استحدث المشرع الجزائي الجزائري قسما خاصا ويتمثل في القسم الخامس مكرر 2 عالج فيه جريمة تهريب المهاجرين، حيث نصت المادة 303 مكرر 30 على أنه "يعد تهريبا للمهاجرين القيام بتدبير الخروج غير المشروع من التراب الوطني لشخص أو عدة أشخاص من أجل الحصول، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على منفعة مالية أو أي منفعة أخرى.ويعاقب على تهريب المهاجرين بالحبس من ثلاث(3) سنوات إلى خمس(5) سنوات وبغرامة من 300.000 دج إلى 500.000 دج".

وجاء أيضا في نص المادة 303 مكرر 31 من قانون العقوبات ما يلي: "يعاقب بالحبس من خمس(5) سنوات إلى عشر(10) سنوات وبغرامة من 500.000 دج إلى 1.000.000 دج. على تهريب المهاجرين المنصوص عليه في المادة 303 مكرر 30 أعلاه متى ارتكبت مع توافر أحد الظروف التالية:

إذا كان من بين الأشخاص المهربين قاصر.

تعريض حياة أو سلامة المهاجرين المهربين للخطر أو ترجيح تعرضهم له.

معاملة المهاجرين المهربين معاملة لا إنسانية أو مهينة".

الفرع الثاني: الاستراتيجية الأمنية

أما عن الاستراتيجية الأمنية التي تبنتها الجزائر لمكافحة الهجرة غير الشرعية فتتمثل في تعزيز حراسة ومراقبة الحدود البرية والبحرية وذلك من خلال وضع أجهزة أمنية تسهر على الحد من هذه الظاهرة وتتمثل في:

أولا: مجموعة حراس الحدودGGF

هي مجموعة تابعة لوحدات الجيش الشعبي تعمل على طول الحدود البرية الجزائرية تضمن الحراسة الدائمة بفضل وجود وحدات راجلة وأخرى متنقلة مكلفة بملاحقة وإفشال كل محاولات التهريب أو دخول الإرهابيين والهجرة السرية، حيث تمكنت مصالح حراس الحدود من توقيف مئات الأشخاص من جنسيات مختلفة بتهمة الهجرة غير الشرعية[15].

ثانيا: حراس السواحل

هي مصلحة تابعة لوزارة الدفاع الوطني مهامها حراسة الشواطئ الجزائرية وحمايتها من كل محاولات التهريب البحري وذلك عن طريق القيام بتدخلات وإحباط كل محاولات تهريب الأشخاص والسلع، كما أنها تقوم بحراسة البواخر التابعة للدول الأجنبية حيث أصبح من الصعب اختراق السواحل الجزائرية والإفلات من المراقبة، وبالتالي إفشال كل المحاولات والقبض على زوارق المهاجرين غير الشرعيين، بالإضافة إلى إجلاءهم وانقاذهم في حالة ما غرق أو تحطم قارب الموت وانتشال الجثث من عرض البحر[16].

ثالثا: مصالح شرطة الحدود

المهام المسندة لفئة شرطة الحدود البرية، الجوية والبحرية هي تطبيق المعلومات المنظمة لحركة عبور الأشخاص والبضائع عبر الحدود، لتعزيز أمن المنشآت المتواجدة داخل الحيز المطاريوالمينائي للاستعلام في الوسط الحدودي وقمع

الجريمة والآفات بأشكالها، وعليه فقد تقع أيضا على عاتق مصالح شرطة الحدود مهمة مجابهة جريمة الهجرة غير الشرعية، كونها اختراق للقوانين والتنظيمات المعمول بها في مجال حركة عبور الأشخاص، وبالمقابل ستتخذ ضدهم الإجراءات المناسبة والمتمثلة في الطرد عن طريق قرار تصدره الجهة القضائية أو الإدارية فيما يخص الأجانب أو المتابعة القضائية بالنسبة للجزائريين[17].

الخاتمة:

ظاهرة الهجرة غير الشرعية قديمة متجددة انهكت كاهل السلطات الجزائرية وكل دول العالم ، فبالرغم من كل الآليات الدولية والوطنية المسخرة إلا أن الحد منها أصبح منالمستحيل تحقيقه، حيث أننا يوميا نسجل خرجات لمهاجرين غير الشرعيين عن طريق البحر عبر قوارب الموت منها ما تكلل بالنجاح ومنها ما تضيع وسط مياه البحر ، وعليه فمن خلال دراستنا لموضوع الهجرة غير الشرعية توصلنا إلى بعض النتائج تليها بعض الاقتراحات للحد أو التقليل من هذه الظاهرة.

النتائج:

- الهجرة غير الشرعية ظاهرة قديمة تطورت بشكل مخيف في الآونة الأخيرة.
- الهجرة غير الشرعية تقف ورائها مجموعة من العوامل الاقتصادية والمتمثلة في تفشي عنصر البطالة الذي مس كل الطبقات المتعلمة من إطارات جامعية وخريجي المعاهد العليا، بالإضافة إلى أصحاب المهن الذين لم يسعفهم الحظ في بلادهم بالظفر بوظيفة تحفظ ماء الوجه.
- أزمة السكن تعد سبب من أسباب الهجرة غير الشرعية.

- تدهور العملة (الدينار) أدى إلى التفكير في الهجرة غير الشرعية عند معظم الشباب للعمل في الدول الأوروبية نظرا لارتفاع العملة الصعبة (اليورو) في البورصة العالمية.

الاقتراحات:

- ضرورة التعاون على المستوى الدولي والمتمثل في تكثيف الجهود والاتفاقيات الدوليةوتفعيلها من أجل الحد من هذه الظاهرة العالمية.
- على المشرع الجزائي الجزائري تفعيل نصوص المواد المعاقبة على الهجرة غير الشرعيةلتعزيز الأمن والاستقرار في البلاد.
- على السلطات الجزائرية توفير مناصب شغل لذوي الكفاءات العلمية والمهنية.
- النظر في الأسباب الاقتصادية المؤدية للهجرة غير الشرعية.
- السهر على التكوين الجيد لحراس الحدود البرية والبحرية.

قائمة المصادر والمراجع:

القوانين والمراسيم:

-القانون رقم 08-11 المؤرخ في 25 يوليو 2008، الجريدة الرسمية، العدد 36، الصادرة بتاريخ 02 يوليو 2008.

-القانون رقم 09-01 المؤرخ في 25 فبراير 2009، المعدل والتمم للأمر 66-156 المتضمن قانون العقوبات، الجريدة الرسمية، العدد 15، الصادرة بتاريخ 08 مارس 2009.

-المرسوم الرئاسي رقم 06- 67، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 77، الصادرة بتاريخ 09 ديسمبر 2007.

-المرسوم الرئاسي رقم 03- 476، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد9، الصادرة بتاريخ 19 فبراير 2006.

الكتب:

-رؤوف قميني، **آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية**، دار هومة، الجزائر، 2016.

-عبد القادر رزيق المخادمي، **الهجرة السرية واللجوء السياسي**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.

-عبد النور بن عنتر ، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري (الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي)**، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

-عزت حمد الشيشني، **المعاهدات والصكوك والمواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية**، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2010.

-طارق عبد الحميد الشهاوي، **الهجرة غير الشرعية (رؤية مستقبلية)**، دار الفكر العربي، الاسكندرية، 2009.

الرسائل الجامعية:

- فايزة بركان، **آليات التصدي للهجرة غير الشرعية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص علم الإجرام والعقاب، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012.
- فايزة ختو، **البعد الأمني هجرة غير شرعية في إطار العلاقات الأورو مغاربية بين 1995-2010**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2010-2011.
- رشيد ساعد، **واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني**، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011-2012.

المقالات العلمية:

- عزوز بن تمسك، **الآليات الدولية والوطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية**، مجلة الميزان، العدد الثالث، 2018.
- نادية آيت بن عبد المالك، **الآليات الوطنية والدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية**، مجلة صوت القانون، العدد الثاني 2014.
- فتحية كركوش، **الهجرة غير الشرعية في الجزائر**، دراسة تحليلية نفسية اجتماعية، مجلة دراسات نفسية وتربوية، العدد 4 2010.
- ميلود ولد الصديق، سحنين هبري، **المقاربة الجزائرية لمكافحة الهجرة غير الشرعية**، مجلة البحوث القانونية والسياسية، مجلد2، العدد14، 2020.
- نوال بن عمار، **آليات التصدي للهجرة غير الشرعية**، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المجلد3، العدد1، 2020.

المواقع الإلكترونية:

-www. Almaany. Com/ar/dict/ar

الهوامش:

[1] طارق عبد الحميد الشهاوي، الهجرة غير الشرعية (رؤية مستقبلية)، دار الفكر العربي، الاسكندرية، 2009، ص 14.

[2]www .almaany.com/ar/dict/ar تاريخ الاطلاع 2021/02/20. 14سا.

[3]عبد القادر رزيقالمخادمي، الهجرة السرية واللجوء السياسي، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 15.

[4]فايزةختو البعد الأمني هجرة غير شرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية 1995-2010، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، الجزائر،2010 -2011، ص 30.

[5]عزت حمد الشيشني، المعاهدات والصكوك والمواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2010، ص 35.

[6]رشيد ساعد، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الانساني، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011-2012، ص 15.

[7] فايزة بركان، آليات التصدي للهجرة غير الشرعية، مذكرة لنبل شهادة الماجستير في الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012، ص 15.

[8] عزوز بن تمسك، الآليات الدولية والوطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، مجلة الميزان، العدد الثالث، 2018، ص 11.

[9]المرسوم الرئاسي رقم 06-67، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 77، الصادرة بتاريخ 09ديسمبر 2007، ص 3.

[10]المرسوم الرئاسي رقم 03-476 ،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 9، الصادرة بتاريخ 19 فبراير 2006، ص 3.

[11]آيت عبد المالك نادية، الآليات الوطنية والدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، مجلة صوت القانون، العدد الثاني، 2014، ص 110.

[12] رؤوف قميني، آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية، دار هومة، الجزائر، 2016، ص 257.

[13] عزوز بن تمسك، المرجع السابق، ص15.

[14]عبد النور بن عنتر ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري (الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي)، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005 ص 52.

[15] فتحية كركوش، الهجرة غير الشرعية في الجزائر، دراسة تحليلية نفسية اجتماعية، مجلة دراسات نفسية وتربوية، جامعة سعد دحلب، البليدة، العدد 4، 2010، ص 47.

[16]ميلود ولد الصديق، سحنين هبري، المقاربة الجزائرية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، مجلة البحوث القانونية والسياسية، مجلد 2، العدد 14،ص114.

[17]نوال بن عمار، آليات التصدي للهجرة غير الشرعية، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المجلد 3، العدد 1، 2020، ص 126.